المجلة التاريخية الجزائرية
ISSN: 2572-0023 / EISSN: 2716-9065
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/664
المجلد:07، العدد:01 (2023)، ص275-285

الجذور الحفصية للوظائف والألقاب العثمانية في بلاد المغرب الأدنى والأوسط

The hafsidRoots of the ottoman functions and surnames in Near and Middle maghreb

نسيمة بوالعينين *
مخبر البحوث والدراسات الاجتماعية
جامعة سكيكدة (الجزائر)
n.boulainine@univ-skikda.dz

محمد قويسم
جامعة سكيكدة (الجزائر)
kouicem_moh1@yahoo.com

معلومات المقال
تاريخ الارسال:
2022/12/17
تاريخ القبول:
2023/03/18
الكلمات المفتاحية:
✓ الدولة الحفصية
✓ الوظائف
✓ الألقاب
✓ الدولة العثمانية

الملخص:
تعالج في هذه الورقة البحثية الوظائف والألقاب خلال العهد العثماني في المغرب الأدنى (ليبيا وتونس) والمغرب الأوسط(الجزائر) وجذورها في العهد الحفصي، وهي: المخزن، المحلة، الشاويش، المزوار، القايد، الشيخ، المفتي، القاضي، العدول، الموثق وأمير ركب الحج والخطيب والإمام. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج هي الوظائف والألقاب مرجعتيها حفصية التي حكمت المغرب الأدنى (ليبيا وتونس حاليا) والجزء الشرقي من المغرب الأوسط (الجزائر) حتى بجاية وطبنة (بريكة) جهة باتنة، فقامت الدولة العثمانية باستغلال الموروث المحلي في نظم الدولة منها الوظائف والألقاب السابقة الذكر.

Article info
Received:
17/12/2022
Accepted:
18/03/2023
Key words:
✓ hafsid state
✓ functions
✓ Surnames
✓ ottoman state

Abstract:
In thispaper, we deal with the functions and titles during the Ottoman epoch in the Near Maghreb (Libya and Tunisia) and the Middle Maghreb (Algeria) and there roots in the Hafsidepoch, namely: the Makhzen, the mahalla, the shawish, the mezwar, the Qaid, the sheikh, the mufti, the judge, the adoul, the notary and the emir of the pilgrimage ride and the preacher and imam. The study reached several results, functions and titles, referenced by Hafsid, whoruled the Near Maghreb (Libya and Tunisia now) and the eastern part of the Middle Maghreb (Algeria) up to Bejaia and Tubna(Barika) in Batna region

* المؤلف المرسل

مقدمة

عرفت بلاد المغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط (ق1-10هـ/5-16م) حكم عدة دول طبقت كل واحدة عدة نظم سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية خاصة الموحدين والحفصيين، هذه النظم التي استفاد منها العثمانيون عندما حكموا المغربين الأدنى والأوسط مند القرن10هـ/16م.

وتتمحور هذه الدراسة حول إشكالية رئيسة ما هي الجذور الحفصية للوظائف والألقاب العثمانية في المغرب الأدنى والمغرب الأوسط، واشكاليات فرعية هي: **ما هو الأصل الموحدي الحفصي للمخزن، المحلة، الشاويش، المزوار، القايد، الشيخ، المفتي، القاضي، العدول، الموثق، أمير ركب الحج، الإمام والخطيب؟**

ويهدف البحث إلى توضيح الجذور الحفصية للوظائف والألقاب العثمانية في المغرب الأدنى والمغرب الأوسط، ومنه الجذور الموحدية لهذه الوظائف والألقاب لأن الحفصيين هم الوريث الشرعي للموحدين في كل شيء بداية من النسب الهنتاتي إلى النظم منها الوظائف والألقاب.

وتمثلت منهجية البحث في الاعتماد على المنهج التاريخي الذي يقوم على تنويع المصادر الموحدية الحفصية والمصادر العثمانية، والشرح والتحليل والمقارنة بين الوظائف والألقاب في العهدين الحفصي والعهد العثماني.

1. المخزن

هي قبائل تابعة للسلطة الحاكمة فكانت همزة وصل بين الحكام والأهالي و تقوم بجمع الضرائب(بحري، 2013، ص 59)، ارتبطت الإدارة العثمانية في المناطق الريفية بمصطلح المخزن الذي يعود أصله إلى تلك المؤسسة الإدارية، التي أنشأتها دول المغرب قبل الفتح الإسلامي(حرفوش، 2009، ص 46)، واستمدت وظائفه الحربية والإدارية بداية من عهد الموحدين، واتبعها الزيانيون بتلمسان وبنو حفص ببجاية وقسنطينة، وحافظ العثمانيون على هذه القبائل، عندما تيقنوا لمدى أهميتها في خدمة مصالحهم خاصة منذ حكم الباشاوات (سعيدوني وبوعبدلي، 1984، ص 106). فهي محلية في أصلها، تواجد معظمها على أراضي زراعية مجاورة للمدن قبل مجيء العثمانيين وكانت مواطنها سهلة المنال من طرف العثمانيين، وبالتالي تعاونت مع الوافد الجديد من منطلق أنهم مسلمون محررون، جاءوا لأجل الجهاد وتحرير الأرض من الكفار (عقيب ولمقدم، 2018، ص168). ويعود هذا إلى مدى فاعلية مجالها الاستراتيجي خلال الفترة الحفصية لهذا تم تبنيها من قبل العثمانيين.

فالمحزن الحفصي اعتمد على صنفين من القبائل، فالأول القبائل القريبة من المدن الكبرى، والثاني القبائل النائية، استعملت لتطويق المعارضين ولإيقاف التوسع الزياني، فكانت بمثابة الثغور المحركة للدولة ونظرا لاتساع رقعة الدولة الحفصية، توجب عليها ذلك الاعتماد على قبائل مخزنية من بينها قبيلة بنو عوف، والتي كانت قبيلة مخزنية ظاعنة بشرقي افريقية من قابس والجريد جنوبا إلى حد بونة شمالا (حسن، 1999، ص 113). وهذا ما أكده ابن خلدون بأنها قبيلة مخزنية "...**اصطنعهم السلطان وأثبتهم في ديوان العطاء**

دون أن يقطع لها القرى والبلدان..." (ابن خلدون، 2000، ص 97) ويقصد هنا السلطان الحفصي أبو زكريا.

2. المحلة

اعتبر هذا النظام من أولويات السياسة الحفصية، والتي بها تحكمت في علاقاتها مع عامة القبائل، فقد شاع هذا المصطلح العسكري بالمغرب العربي منذ العهد الحفصي واستمرإلى العهد العثماني (شويتام، 2011، ص45).

وما يلمس في العديد من المصادر المؤرخة للفترة الحفصية، على أن هذا النظام العسكري الإداري لم يكن مستحدثا من قبل العثمانيين وإنما هو مجرد تقليد، ومنها ابن الشماع، إذ يشير إلى أنها خطة اضطلع بها والده قبله، وتولاها على الأرجح حسبه زمن السلطان الحفصي أبي عمرو عثمان الذي امتدت فترة حكمه من 1435 إلى1488(ابن الشماع، 1984، ص 19). كما أشار كذلك إلى أنها خطة ذات تنظيم محكم حتى خصص لها قاضي عرف بقاضي المحلة (ابن الشماع، 1984، ص 18).

ويوجد نفس الشيء عند أحمد ابن قنفد القسنطيني في كتابه: **الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية** إذ ذكر صاحب المحلة وأيضا المحلة الكاملة (ابن قنفد، 1988، ص 158). وهذا دليل على أن المحلة كانت محلة كاملة أي سنوية وهناك أخرى فصلية وهو نفس النهج الذي اتبعه العثمانيون. غير أن المستشرق روباربرونشفيك يرى بأن الحفصيين وخاصة في نهاية العصر الوسيط لم يستعملوا بصورة منتظمة ومدققة نظام محلة الصيف ومحلة الشتاء كما حدده البايات في العصر الحديث، تحديدا دقيقا في الزمان والمكان ولكنهم نظموا وطبقوا كثيرا من عناصره الأساسية (برونشفيك، 1988، ص79). وبما انه تم الحفاظ على مؤسسة المحلة فمن المؤكد انه تم الحفاظ أيضا على النظام الجبائي خلال القرن السادس عشر، لكن خلال الفترات اللاحقة فمن المرجح أن البعض منها قد مسه التغيير.

3. الشاويش

أشار أحمد ابن قنفد القسنطيني إلى وجود الشاويش أو الشاوش جمعه الشواش في العهد الحفصي، وذلك في سياق حديثه عن بيعة الفضل ابن أمير المؤمنين أبي يحي أبي بكر ابن الأمراء الراشدين بتونس على أنه يملك بين يديه خديمه الشواش (ابن قنفد، 1988، ص 173). ويدلنا هذا الكلام، أن الأمراء السلاطين اتخذوا من الشواش خدما لهم، بينما في الفترة العثمانية كان الشواش من يقبض الضرائب، أي تحصيل الضرائب من شيوخ القبائل وكانوا يلبسون لباسا مغايرا لشواش الداي (دحماني، 2008، ص 148)، وهذا ما يؤكده أحمد الشريف الزهار على أن الشواش موظفين في المحلة وينتقلون معها لجمع الضرائب من القبائل (الزهار، 2009، ص 44).

4. المزوار

لقد ورد ذكر هذه الوظيفة في العديد من المصادر المؤرخة للفترة الحفصية والعثمانية أيضا، رغم الاختلاف

في المهام المنوطة بالمزوار، فخلال الفترة العثمانية هو الذي يراقب الحمامات وبيوت الدعارة، ويشرف على مجلس الشيوخ، وكان امتيازه الأساس هو الحكم بالقضاء وكان يعوض كل شهرين أو ثلاثة (دحماني، 2008، ص 147). أما خلال الفترة الحفصية فقد كانت وظائفه متعددة منها:

النيابة أي من ينوب عن الأمير في حال غيابه، وهذا ما وجدناه عند الزركشي "**أحيانا المزوار ينوب عن الأمير مثلما حدث مع الأمير عثمان عندما تقدم شقيقه في طلبه ترك نائبا عنه بقسنطينة مزواره القائد أبا علي منصور المعروف بالمزوار**"(الزركشي، 1996، ص 134).

أما أحمد الغبريني فقد ذكر وظيفة مزوار الطلبة (الغبريني، 1970، ص 43)، ونفس الشيء أيضا وجدناه عند ابن قنفد الذي ذكر مزوار مربي الأولاد (ابن قنفد، 1988، ص 168). ومن خلال ما تقدم يبدو لي أن المزوار كلقب وظيفي له مهام ووظائف متعددة لكن السؤال المطروح **هل هو للعامة؟ أم محصور في القصر فقط؟**

وخلال الفترة الحفصية كانت هذه الوظيفة رسمية كون معظم الحكام الحفصيين استعانوا بها ومايدل على ذلك ما أشار إليه الزركشي عن دولة المستنصر الحفصي: "...**جعل بين يديه مزواره...وجعل في كل خطة من يليق بها**"(الزركشي، 1996، ص 132). وهذا يدل على مدى أهمية وحساسية هذا المنصب في آن واحد، وعلو منزلة صاحبه كونه على علاقة مباشرة بشخص السلطان. فخلال القرنين الرابع والخامس عشر شهدت هذه الوظيفة تطورا، ومن بين استعمالاتها في افريقية الحفصية، أنها كانت تطلق على قهرمان دار السلطان، ورئيس الخدم الملحقين بشخص السلطان ويشار إلى ذلك بعبارة "**الدخلة**" (برونشفيك، 1988، ص 58). ويبدو أن وظيفة المزوار حسب المفهوم المذكور قد ارتفعت إلى مستوى مؤسسة نظامية وإجبارية في عهد الأمراء المستقلين في قسنطينة وبجاية، وحسب روبار برونشفيك تعادل بدرجة أقل وظيفة الحاجب، حتى انه أصبح في عهد المستنصر وعثمان يحتل المرتبة الرابعة من كبار رجال الدولة (برونشفيك، 1988، ص 58).

لكن ما يلاحظ على الوظيفة أنها تقليد عثماني للنظام الحفصي، غير أنه وبناء على ما تقدم، أنها خلال الفترة الحفصية كانت ذات أهمية بالغة عكس الفترة العثمانية، فالمزوار فقد مكانته منذ أن أنيطت به مهمة الإشراف على مراقبة نساء السوء (ميلودي، 2019، ص 83). ولكن مع ذلك فهذه الوظيفة تعود إلى العصر الموحدي، حيث كان متوليها بمثابة شيخ القبيلة، يمارس مهام المحتسب، وفي الفترة الحفصية في تونس أصبح المزوار بمثابة حاجب يقوم بدور المنفذ للأوامر والقرارات الصادرة عن الأمير الحفصي كما سبقت الإشارة، وبعد حلول الأتراك العثمانيين تحولت الوظيفة نحو المهام الأمنية داخل المدينة، وعرف المزوار بقائد الليل (شريدي، 2018، ص 318-319).

5. القايد

إن وظيفة القايد (جمع قياد) التي طغت على نظم العهد العثماني في الجزائر وتونس وطرابلس وكذلك المغرب الاقصى في عهد السعديين والعلويين إلى غاية فترات الاستدمار الفرنسي هي موروث محلي كان

شائعا لدى الزيانيين والمرينيين والحفصيين خصوصا ومنهم عرف الأتراك الأوائل اللقب قايد باعتباره لقبا غريبا عن اصطلاحات الإدارة العثمانية والنظم الاجتماعية التركمانية (شريدي، 2018، ص 58).

وبالعودة إلى مصادر الفترة الحفصية، نجد هذا اللقب الوظيفي كان متداولا بكثرة في تقاليدهم الإدارية، ففي قسنطينة مثلا كان بها، قايد لإدارة شؤون المدينة ومنطقتها في عهد أبي العباس وقايدا آخر على رأس القصبة، كما كان يشرف على المدينة في أوائل القرن الرابع عشر قايد المدينة، وخلال القرن الموالي فقد وجد أيضا قايد القصبة وقايد العاصمة أو قايد الحضرة، كما نجدها أيضا اعتمدت على وحدة القياد في تسيير الإدارة في المجال الريفي (برونشفيك، 1988، ص 113).

6. الشيخ

لقد حافظ الأتراك العثمانيون على نظام المشيخة ، والتي كانت مؤسسة قائمة بذاتها وأداة فعالة أحكمت السلطة قبضتها عليها من أجل فرض سلطتها وتفعيلها في آن واحد عن طريق الشيخ، فالمشيخة مؤسسة ضاربة في أعماق التاريخ منذ القديم، وليست وليدة العهد الحفصي وما تلاه ولكن مع ذلك فإن لها خلفية حفصية بامتياز ومن ذلك ما ساقه أحمد بن قنفذ القسنطيني: "...**تحرك أمير المؤمنين إلى بسكرة...وضاق أمر أحمد بن يوسف بن مزني الوالي بالمشيخة عليها ...وقد مرت لهم في المشيخة المستقلة بها نحو مائة وأربعين عاما منها لأحمد ابن يوسف هذا أربعون سنة...**" (ابن قنفد، 1988، ص 198).

7. المفتي

إن مؤسسة الإفتاء مؤسسة دينية وروحية لها مكانة في أوساط الطبقة الاجتماعية و أدت دورا كبيرا في الحياة الدينية، إذ هي مؤسسة سابقة لوجود العثمانيين، في بلاد المغارب مع العلم إنها لم تكن وظيفة رسمية قبلهم، فقد كان العلماء يستشارون في المسائل الفقهية المختلفة، وذلك نظرا لمكانتهم العلمية وليس موظفين تابعين لأي مصلحة من إدارة الدولة (سعد الله، 1984، ص 331)، بمعنى أنهم لم يكونوا موظفين رسميين في الدولة، وبعد مجيء العثمانيين جعلوا الإفتاء وظيفة رسمية، يخضع صاحبها لمراسيم التعيين، يعينون ويعزلون كباقي الموظفين (سعد الله، 1984، ص 392).

غير أنها تميزت خلال العهد العثماني بأنها كانت على مذهبين، المذهب المالكي، مذهب أغلبية السكان، والمذهب الحنفي، الذي كان المذهب الرسمي للإيالة ولقب صاحبه بشيخ الإسلام، كما لقب نظيره في إسطنبول (سعد الله، 1984، ص 393)، وعموما فالمذهب الحنفي كان موجودا قبل وجود العثمانيين بإيالات بلاد المغرب والدليل على ذلك ما أشار إليه التيجاني في رحلته أنه هناك عالم حنفي يدعى أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن عثمان الزناتي المهدوي المعروف بالحنفي ...فكان يجتمع بالأمير أبي زكرياء مؤسس الدولة الحفصية ويجالسه، فكان ذلك بمثابة مدخل للمذهب(التيجاني، 1981، ص 369)

لقد تفوق المفتي على القاضي وخاصة خلال القرن 09هـ/ 15م، فأصبح القاضي لا يتخذ أي قرار معتبر إلا بعد مطالعة المفتي (برونشفيك، 1988، ص 143)، لكن خلال العهد العثماني أصبح المفتون يحتلون

منصب أرفع من القضاة أما في قسنطينة فقد كانوا عكس ذلك بل أدنى مرتبة من القضاة (سبنسر، 2006، ص 128). فالإفتاء سواء خلال العهد الحفصي أو العهد العثماني، عدا من أرقى الوظائف الدينية والسياسية في الدولة، وهيئة شبيهة بديوان المظالم، يفصل في شكاوى الأفراد وتظلماتهم في المسائل التي عجز القضاء عن حلها، فأوكلها للفقيه كي يجد لها مسلكا شرعيا (حمصي، 2014، ص 89).

8. القاضي

إن القضاء كمؤسسة علمية ودينية عد من أكبر وأهم المؤسسات منذ أيام الدولة الإسلامية، لذلك اعتبرها ابن خلدون نصف الدولة وقد تولى هذه الوظيفة العديد من العلماء خلال العهد الحفصي، فكان الرئيس الأعلى للقضاء هو السلطان الذي يضطلع بتلك المهمة إما بصورة شخصية أو بواسطة ممثليه الدينيين والمدنيين (برونشفيك، 1988، ص 114).

فقد أطلق على قاضي تونس لقب قاضي الجماعة منذ تولي أبي زكريا الحكم، فقد كان أغلب قضاة الجماعة خلال العهد الحفصي تقريبا من أبناء البلاد فكانوا خلال القرن الثالث عشر أصيلي تونس والمهدية وصفاقس، وتوزر وقابس وطرابلس، وخلال القرنين14 و15م، وخاصة مند عهد أبي العباس، امتدت منطقة انتدابهمإلى الناحية الغربية من الدولة الحفصية أو شرق المغرب الأوسط فشملت أولا وقبل كل شيء مدينة قسنطينة مسقط رأس عدة سلاطين حفصيين، وبذلك فقد كان القاضي الممثل لأعلى سلطة دينية في كامل البلاد (برونشفيك، 1988، ص 115–119).

ويشير أبو القاسم سعد الله إلى أنه بمجرد تعيين القاضي يعين رفقته أيضا مجموعة من القضاة الموزعين في أنحاء الأقاليم ويطلق عليهم أيضا القضاة الفرعيون، كما أشار أيضا إلى وجود قضاة العسكر الذين يرافقون الحملات العسكرية والغزوات البحرية (سعد الله، 1984، ص 394).

ولعله يقصد بقضاة العسكر ما أشار إليه ابن الشماع في عديد المواضع قاضي المحلة أو خطة قضاء محلة السلطان (ابن الشماع، 1984، ص 16–19). وبالحفاظ على هذه الوظيفة فقد تم أيضا الحفاظ على الوظائف التابعة لها والتي من بينها العدول والموثقون، من بين الموظفين المساعدين للقاضي.

9. العدول

هم الذين يتولون تحرير العقود ومحاضر النزاعات والإشهاد فيها وإقامة الفرائض والتحقيق في المسائل القضائية (حماش، 2006، ص 658). فخلال العهد الحفصي كانت هذه الوظيفة من الوظائف السامية وهو ما استقيناه من خلال مصادر الفترة ومن بينها الزركشي، ففي حديثه عن صد إحدى الحملات المرينية يذكر: "...**فأشار المزوار القائد نبيل بجلوس أخيه المولى أبي العباس فدخلها واليا...وكتب رسم شهد فيه جماعة من عدول البلد وكبرائها أن الأمير أبا زيد لا قدرة له على مدافعة ما وقع بالبلد...**" (الزركشي، 1996، ص 95).

أما أحمد ابن قنفذ القسنطيني فيشير إلى أن هذه الوظيفة كانت بقسنطينة خلال العهد الحفصي، وتولت الوظيفة بعض البيوتات فيقول: "...**من بيتات عدول قسنطينة وطالت كتابته ومحاسنته بحسن الخط ووجازة اللفظ إلى وفاة الخليفة...**" (ابن قنفد، 1988، ص 178-179)، ويقصد في هذا المقام أبو عبد الله محمد ابن الفقيه أبي الفضل قاسم ابن الشيخ الفقيه أبي زيد عبد الرحمان بن الحجر.

ويشير الغبريني في سياق ترجمته لعلماء بجاية إلى العديد ممن تولى منهم الوظيفة وعلى سبيل المثال، ترجمته لأبي عبد الله محمد بن محمد بن أبي بكر المنصور القلعي: "...**وكان أحد العدول المرضيين، وكان له مجلس يقرأ عليه التهذيب...**" (الغبريني، 1970، ص 266). ويرجع برونشفيك تطور سلك الشهود أو العدول خصوصا خلال القرون الأخيرة من العصر الوسيط إلى سببين اثنين أولهما، القاعدة الإسلامية القديمة التي تقضي بأن لا تقبل سوى شهادة المسلمين الخالين من جميع العيوب من الناحية الأخلاقية والدينية، وأما السبب الثاني فيتمثل في الاتجاه أكثر فأكثر إلى ترجيح الحجة المكتوبة على الشهادة الشفاهية، فالعدول الذين أصبحوا موظفين، فهم من جهة أولئك الأعوان المكلفون بتحرير وإمضاء الرسوم المكتوبة، ومن جهة أخرى يمكنهم القيام ببعض الأعمال الإدارية بتفويض من القاضي(برونشفيك، 1988، ص 137).

وخلال العهد العثماني أخذت هذه الوظيفة طابعا رسميا أكثر فكان هؤلاء العدول يحضرون مجلس القاضي في المحكمة بشكل دائم ويشهدون على صحة العقود، وأحكام القاضي في شتى القضايا ويسجلون مختلف الأقوال التي يصرح بها أطراف القضية المطروحة أمام القاضي(لزغم، 2014، ص 420)، فقد كان بعض العدول ملحقين بمختلف الإدارات السلطانية ولا سيما ديوان البحر وغيره من المصالح المالية الأخرى ويعرفون باسم شهود المحزن ويتمتعون بوضعية أحسن من وضعية أغلب زملائهم الآخرين (برونشفيك، 1988، ص 140)، ومعنى هذا أنهم خاضعين لسلطة دنيوية أكثر من دينية، **فهل يكون توليهم من اختصاص القاضي أم لا صلاحية له في ذلك؟.**

10. الموثق

لقد ظهرت مهنة الموثق والتي تجسدت في ظهور صناعة توثيقية إنتاج عدد هائل من المصنفات التي تخص كتابة الوثائق والعقود، ولعل أهم تأليف في العهد الحفصي هو كتاب الفائق في أحكام الوثائق لابن راشد القفصي (حسن، 1999، ص 731)، فالبرغم من تقاطع مهام القاضي والموثق غير أن القاضي هو من يشرف على الموثق (حامد العجيلي،2002، ص 104-114) ويستعين بهم القضاة لمسك سجلاتهم لما يتمتع به الموثقون من إحكام ضبط ففي بجاية كان القضاة يعتمدون في تسجيلاتهم على الموثق أبو عبد الله محمد ابن إبراهيم الوغليسي (ملاك، 2015، ص 244).

ومن خلال أحمد الغبريني وجد من العلماء من اشتغل بها كالشيخ أبو علي الحسن بن موسى بن معمر جاء في قول الغبريني: "**أصله من إفريقية صاحب العلامة المستنصرية وهي الشارة التي كانت تكتب في رسائل السلطان الحفصي وكان لها كاتب خاص يكتبها بخط مغربي جميل**" (الغبريني، 1970، ص 256). ومع ذلك

فإن وظائفهم تعددت كإمامة الناس في الصلاة أو الخطابة في المساجد مثل الموثق أبو محمد بن علوان(7هـ/13م)، الذي ناب في صلاة الفريضة بالجامع الأعظم ببجاية (ملاك، 2015، ص 244).

ويشير عبد الكريم الفكون، صاحب كتاب: "**منشور الهداية**" إلى العديد من علماء قسنطينة الذين تولوا هذه الخطة بعد عثمنتها، ومن ذلك حديثه عن أبو عبد الله بن العطار: "**تصدى لخطة النيابة لفترة يسيرة أما المهنة التي اشتهر بها وحقق فيها تميزا بقسنطينة فهي التوثيق بحيث كان من أهل الخطة التوثيقية صاحب خط حسن...**" (الفكون، 1987، ص 91). هذا وبالإضافة إلى حديثه عن الفقيه أبو محمد عبد اللطيف المسبح (ت 980هـ/1572م): "...**كان مرجوعا إليه في وثائق أهلها، وكان صاحب تفنن فيما يحتاج إليه من وثائق**" (الفكون، 1987، ص 43). وفي بعض المواضع نجده ينتقد نقدا لاذعا من تولى هذه الخطة "...**لم يكن يعرف ما يصلح به وضوءه وصلاته فضلا عما وراء ذلك، غير أنه اتخذ كتب الوثيقة صناعة على فيها من الفساد والإفساد علما ورسما**" (الفكون، 1987، ص 90). ويقصد أبو عبد الله محمد بن الفقيه حميدة المسبح المعاصر له.

وعلى العموم خلال الفترة العثمانية تم الحفاظ، على هذه الوظيفة وتوسعت مهام الموثق حيث يشير حمدان بن عثمان خوجة بأن بيت المالجي يساعده قاض وموثقان، ومن مهام الموثقين الذهاب إلى محل سكنى الميت وتقييد جميع الأشياء الموجودة فيه لضمان حقوق جميع الورثة (خوجة، 2005، ص 96).

11. أمير ركب الحج

يعتبر لقب شرفي ذو صبغة دينية وهو المشرف أو المعين على قافلة الحج المتوجهة إلى مكة (صابان، 2000، ص 37). لقد حافظ الأتراك العثمانيون على هذه الوظيفة واللقب الشرفي الديني لصاحبها شأنهم شأن الحفصيين في ذلك، وهذا ما يؤكده أحمد ابن قنفذ في إشارته إلى توجه الركب المعروف بركب المشائخ برسم الحج من تونس في حدود 680هـ/1281م، واصفا إياه بأنه من أعظم المراكب (ابن قنفذ، 1988، ص 140).

أما في قسنطينة خلال الفترة الحفصية فقد كانت هذه الوظيفة مكرسة في بيت آل عبد المومن الموالين للسلطة الحفصية (قويسم، 2015، ص145)، وبقيت الإمارة في هذه الأسرة فترة قصيرة من الوجود العثماني (لزغم، 2014، ص 447). وفي نفس السياق نجد الفكون في حديثه عن الشيخ محمد الفقيه الزواوي يتحدث عن رياسة آل عبد المؤمن لإمارة الركب: "...**أراد أن يحج فأنعم الله بحمله له حبيبنا محمد حفيد الشيخ عبد المؤمن**" (الفكون، 1987، ص 102).

وأشار المؤرخ الفرنسي أرنست مرسي بأن أول من تولى الوظيفة في بيت الفكون، هو عبد الكريم الجد وذلك سنة 980هـ/1572م، على إثر مقتل الشيخ عبد المؤمن(mercier, 1878, pp. 10-12)، وظلت الوظيفة في هذا البيت إلى غاية نهاية الوجود العثماني بها، فكان إقرارهم في الوظيفة بمقتضى مراسيم للتجديد، أما

أحمد بن قاسم البوني في مدحه لمحمد ابن محمد بن عبد الكريم الفكون صاحب منشور الهداية في بعض الأبيات الشعرية منها:

وعنده الكتب بالآلاف والمجد تالد بلا خلاف

أمير ركاب الرسول سيدنا محمد ذي السؤل

ما مثله في أدب والجود وبها فاق على الجدود (البوني، 2007، ص 146-147).

وفي إطار الحديث عن البيوتات العلمية بقسنطينة لا بد من الإشارة إلى أن السلطة العثمانية انتهجت نهج الحفصيين في كسب ولاء البيوتات والأسر العلمية، ذات النفوذ والجاه لتفعيل سلطتها فمثلا بقسنطينة الحفصية كانت الزعامة والريادة فيها لأسرة عبد المؤمن، واحتكرت معظم الوظائف السامية فيها، لتنقلب موازين القوى خلال الفترة العثمانية لصالح آل الفكون الذين أصبحوا السادة الجدد للمدينة في ظل معارضة العائلة الدينية ابن عبد المؤمن، فكانت هذه فرصة لصالح ابن الفكون لإثبات قوتها(Grangaud, 2004, p. 247) .

12.الخطيب والإمام

من بين الوظائف العلمية ذات الطابع الديني التي تم الحفاظ عليها كإرث حفصي من قبل الأتراك العثمانيين، فالخطابة تستوفي مجموعة من الشروط والتي منها الفصاحة وجودة الصوت وسعة الاطلاع، إذ كان الخطيب يؤدي صلاة الجمعة والعيدين، وفي بعض الحالات تجمع له بين الخطابة والإمامة في مسجد واحد. وتداولت بعض البيوتات على الوظيفة فخلال الفترة الحفصية برز أبو الفضل قاسم بن يحي بن محمد الفكون(ت 965هـ/1575م)، وهو من العلماء المخضرمين، أي عاشوا في عهد الدولة الحفصية وفي الفترة العثمانية. تولى إمامة جامع البلاط بتونس، بعدها عاد إلى مسقط رأسه قسنطينة.

أما خلال العهد العثماني فيذكر على سبيل المثال: محمد بن عبد الكريم الفكون الجد، والذي تسلم وظائف أبيه عام1074هـ/1663م، من طرف إسماعيل باشا ويدل على ذلك ما أورده مرسي بناء على وثيقة التسليم التي عثر عليها إذ ورد فيها ما يلي: "...**أما بعد فإن حامله المعظم الفقيه... الأحسب الأنسب أبي عبد الله بن محمد بن المرحوم... وجددنا له حكم الأوامر.... بأن يكون في موضع والده المرحوم المذكور إماما مرضيا...وخطيبا بالجامع الأعظم**..."(mercier, 1878, p. 21).

خاتمة

ومن خلال ما تقدم نخلص إلى النتائج التالية:

لقد استعمل الأتراك العثمانيون النظام الإداري الحفصي بكل حذافيره وخاصة طيلة الفترة الأولى لحكمهم والغاية من ذلك تفعيل شرعيتها في مجال بلاد المغرب الإسلامي.

الحفاظ على العديد من الوظائف ذات الصبغة العلمية والدينية وحتى المخزنية أيضا وذلك يعود لمدى فاعليتها في المجال الحفصي.

الحفاظ على الألقاب الوظيفية مع تعدد المهام والأدوار المنوطة بصاحب الوظيفة، وأحيانا الحفاظ على اللقب مع التغيير الكلي للوظيفة.

اعتماد الأتراك العثمانيين أسلوب توريث الوظائف في البيوتات والأسر العلمية، شأنهم في ذلك شأن الحفصيين.

قائمة المصادر والمراجع:

- **المصادر**

- ابن الشماع، محمد بن أحمد، (1984)، **الأدلة البينة النورانية في مفاخر الدولة الحفصية**، القاهرة، دار العربية للكتب.
- ابن خلدون، عبد الرحمان بن محمد، (2000)، **العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، بيروت، دار الفكر.
- ابن قنفد، أحمد بن حسن، (1968)، **الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية**، تونس، الدار التونسية للنشر.
- البوني، أحمد بن القاسم، (2007)، **الدرة المصونة في علماء وصلحاء بونة**، تقديم وتحقيق، سعد بوفلاقة، عنابة، منشورات بونة للبحوث والدراسات.
- التيجاني، عبد الله، (1981)، **الرحلة**، تونس، الدار العربية للكتاب.
- خوجة، حمدان بن عثمان، (2005)، **المرآة**، الجزائر، منشورات الوكالة الوطنية للنشر والإشهار.
- الزركشي محمد، (1996)، **تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية**، تونس، المكتبة العتيقة.
- الزهار، أحمد الشريف، (2009)، **مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر**، الجزائر، دار البصائر.
- الغبريني، أحمد، **عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية**، بيروت، منشورات دار الأفاق الجديدة.
- الفكون، عبد الكريم، (1987)، **منشور الهداية في كشف حال من أدعى العلم والولاية**، بيروت، دار الغرب الإسلامي.

- **المراجع العربية**

- بحري، أحمد، (2013)، **الجزائر في عهد الدايات" دراسة للحياة الاجتماعية إبان الحقبة الاستعمارية**، الجزائر، دار الكفاية.
- برنشفيك، روبار، (1988)، **تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13إلى نهاية 15**، ج2، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
- حسن، محمد، (1999)، **المدينة والبادية في إفريقية في العهد الحفصي**، ج1، جامعة تونس الأولى، أوربيس للطباعة.
- سبنسر، وليام، (2006)، **الجزائر في عهد رياس البحر**، الجزائر، دار القصبة للنشر.
- سعد الله، أبو القاسم، (1984)، **تاريخ الجزائر الثقافي (1500– 1830م)**، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
- سعيدوني، ناصر الدين والمهدي بوعبدلي، (1984)، **الجزائر في التاريخ، الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب.
- شويتام، الرزقي، (2011)، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800–1830م**، الجزائر، دار الكتاب العربي.
- صابان، سهيل، (2000)، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية**، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية.

- **الرسائل الجامعية**

- حرفوش، عمر، (2009)، **الإدارة الجزائرية غي العهد العثماني "الإدارة المركزية " نموذجا**، رسالة ماجيستير، قسم العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر.
- حماش، خليفة، (2006)، **الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، الجزائر.
- دحماني، توفيق، (2008)، **الضرائب في الجزائر(1206هـ–1282هـ/1792–1865م) دراسة مقارنة**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.

- شريدي، سعيد، (2018)، **دور القياد في تفعيل السلطة العثمانية بالجزائر**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر.
- العجيلي، حامد، (2002)، **التوثيق وكتب الوثائق بإفريقية في العهد الحفصي**، شهادة الدراسات المعمقة في التاريخ، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى، تونس.
- قويسم، محمد، (2015)، **مدينة قسنطينة دراسة سياسية، عمرانية، اجتماعية وثقافية**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر.
- لزغم، فوزية، 2014)، **البيوتات العلمية بالجزائر خلال العهد العثماني ودورها الثقافي والسياسي(925-1246هـ/1520م-1830م)**، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران.
- ميلودي، محمد، (2019)، **الموظفون في الجزائر خلال العهد العثماني**، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة2 عبد الحميد مهري.

- **المقالات**

- حمصي، لطيفة، (2014)، **هيئة الإفتاء لمدينة الجزائر خلال العهد العثماني، قراءة في وثائق المحاكم الشرعية**، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد 25، عدد02، ص 87-103.
- عقيب، محمد السعيد وعمر لمقدم، (2018)، **قبائل المخزن ودورها في علاقة السلطة العثمانية بالسكان (إيالة الجزائر)**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد9، عدد2، ص105-118.
- ملاك، لمين، (2015)، **أهمية فقه الوثائق في دراسة تاريخ المجتمع البجائي**، مجلة عصور، مجلد14، العدد 2، ص 242-269.

- **المراجع باللغة الأجنبية**

- Grangaud, Isabele, (2004), **la ville Imprenable histoire social de Constantine au 18éme siècle**, Constantine, Edition média plus.
- Mercier, Ernest, (1878، **Constantine au 17éme siècle, élévation de la famille-el-feggoun**, extrait du recueil des notices et mémoires de la société archéologique de Constantine.